

المجلس في انتظار الدكتور خالد العنقري لمناقشته :

انتقادات حادة للتعليم العالي وأنظـ



وجه أعضاء مجلس الشورى انتقادات عديدة للتعليم العالي وأنظمة الجامعات، خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي للعام المالي ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ في الجلسة الخامسة والستين للمجلس.

وأعلن معالي رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد أن المجلس في انتظار تحديد موعد لاستضافة معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري ولقائه بالأعضاء لمناقشته في عدة جوانب تتعلق بالتعليم العالي وأنظمة الجامعات. وتركزت مداخلات الأعضاء حول ضرورة تطوير وتحسين كفاءة التعليم العالي، ومعالجة تسرب أعضاء هيئة التدريس، وإعادة تنظيم صرف مكافآت الطلاب، إضافة إلى تناول تطوير التعليم العالي والجامعات بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

د. الفيقي: قلة الرواتب والمناخ الأكاديمي وراء تسرب هيئة التدريس
د. المري: يطالب بمعالجة وضع المبتعثين إلى أمريكا



د. المري

وطالب الدكتور الكثيرون بضرورة تنظيم مكافآت الطلاب وعدم التأخر في صرفها لما يترتب من ضرر على الطلاب. أما الدكتور طلال بكري فدعا إلى إيضاح إنجازات المحقيات الثقافية للمملكة في الخارج البالغ عددها ٢٤ ملحقية، منها ١٧ مستأجرة و٧ في مواقع سفارات المملكة. ورأى أن تخصيص مشرف أكاديمي واحد في تلك المحقيات لكل ٧٠٠ طالب لا يفي بتلبية احتياجات الطلاب وتسهيل أمورهم. وطالب الدكتور بكري بتخفيف عدد الطلاب



د. الفيقي

اعتبار أسرع وسيلة للتطوير التعليم العالي في المملكة هي عن طريق التعليم العالي الأهلي. وطالب بمساءلة مندوبي التعليم العالي حول هذه النقطة. وتناول الدكتور الكثيرون تواضع حجم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الذين يبلغ عددهم ١٢ ألف عضو مقارنة بعدد الطلاب الذين يزيد عددهم على ٢٠٠ ألف طالب. وأشار إلى أن العدد الحالي لأعضاء هيئة التدريس لا يفي بمتطلبات واحتياجات الجامعات الحالية، فكيف يلبي حاجة الجامعات الجديدة؟!

وطالب المهندس سالم المري بمعالجة وضع المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مشيراً إلى أن وضعهم يضر بمصالحهم التعليمية إذ يعاني معظم المبتعثين من عدم الانتظام في فصول دراستهم بسبب تعقيدات غير منطقية بأنظمة التأشيرات الدراسية.

وقال: إن بعض تصرفات الغير ربما لا تعكس أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية وتكون بلا أسباب منطقية، مستشهداً بطرق التعامل مع المبتعثين من دول أخرى للدراسة في الولايات المتحدة من حيث منحهم تأشيرات دراسية لمدة سنتين فيما تمنح سنة للطلاب السعودي، وإلزام الطلاب السعودي بتجديد التأشيرة الدراسية من المملكة، مما يفوت عليه أو يؤخره عن فصوله الدراسية دون أسباب منطقية.

وطالب المهندس المري وزارة التعليم العالي بأن تبادر إلى مراجعة وتحسين أوضاع الطلاب المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو ابتعثهم إلى دول أخرى لإتمام دراستهم مثل كندا وأستراليا وغيرهما.

من جانبه تناول عضو المجلس إحسان فقيه قضية تأخير صرف مكافآت الطلاب بسبب استثمارها، متسائلاً عن حجم مكافأة الطلاب الجامعيين وما إذا كان النظام المالي يسمح باستثمار الأموال المخصصة للمكافآت أم لا يسمح بذلك.

كما انتقد الدكتور راشد الكثيرون ما ورد في التقرير السنوي للتعليم العالي والجامعات من

سمة الجامعات

المستفيدين من المشرف الأكاديمي إلى ١٠٠ طالب لكل مشرف لتسهيل عملية حل مشكلاتهم.

من جانبه طالب الدكتور قاضي العقيلي بضرورة حل مشكلة تسرب أعضاء هيئة التدريس والتحاقهم بالعمل في القطاع الخاص أو في جامعات دول مجلس التعاون، وذلك بسبب ضعف رواتبهم ووافق في الرأي الدكتور عبدالله الفيفي معتبراً أن دخل عضو هيئة التدريس في الجامعات الخليجية وفي الدول الأخرى أفضل من رواتب نظرائهم في جامعات المملكة وأضاف: "أن من أسباب تسرب أعضاء هيئة التدريس من جامعات المملكة الجو الأكاديمي الرائد والمقيد، وفقدان مكانة عضو هيئة التدريس في جامعاته اعتبارياً واجتماعياً من حيث الإسكان والتعامل والمميزات، ولا سيما من عمل سنوات في خدمته الجامعية ووصل إلى درجات علمية متقدمة".

وقال: "إن كل ذلك لا يجد ما يستحق من اهتمام، كما أن عدم الاستقلال الإداري والمالي قد يكون من الأسباب التي تدل بها الجامعات في مواجهة تلك الملاحظات".

وتناول الدكتور الفيفي ما أقره التقرير من تصنيفات للجامعات العالمية التي صنفت جامعات المملكة في ذيل القائمة، وما أشارت إليه لجنة الشؤون التعليمية في المجلس من أن المعايير العامة لدخول الجامعات السعودية في التصنيف العالمي للجامعات تخضع لمستوى الطلاب والخريجين ونوعية أعضاء هيئة التدريس ومستوى البحوث ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العالمية، مشيراً إلى أن تلك الجوانب أقر التقرير السنوي بالقصور اللافت فيها؛ فمستوى الطلاب متدن، وأعضاء هيئة التدريس في تهافت في المستوى والتميزون منهم يتعرضون لإغراءات إضافية إلى استهلاكهم في أعمال لا تتناسب مع مكانتهم العلمية والأدبية، كعمل الأستاذ الجامعي الذي بلغ أعلى درجة علمية (أستاذ كرسي) في مراقبة الطلاب في الاختبارات.

وأشار الدكتور صدقة فاضل إلى نظام الانتساب والتعليم عن بُعد متسائلاً عن انحصار الانتساب في جامعتي الملك عبدالعزيز في جدة والإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

واقترح أن يتم تعميم نظام الانتساب والتعليم عن بُعد في كافة الجامعات السعودية أو أن يتم توزيعه بفترات متفاوتة كل ١٠ سنوات على ٣ جامعات.

بأغلبية تصل إلى حد الإجماع المجلس يدعو وزارة الزراعة إلى: تحقيق ترشيد المياه وضمان سلامة المنتجات الزراعية ودعم مشاريع الثروة الحيوانية ومساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم

وافق مجلس الشورى على مشروع قرار يلزم وزارة الزراعة بتفعيل ودعم دورها الرقابي والإرشادي لتحقيق ترشيد المياه وحسن استخدام المبيدات والأسمدة وسلامة المنتجات الزراعية.

هذا إلى جانب خفض التدرجي للمساحات المخصصة لزراعة الأعلاف وتشجيع صناعة الأعلاف الكاملة محلياً ودعم مدخلاتها.

وتضمن مشروع القرار، دعم برامج ومشاريع قطاع الثروة الحيوانية والاهتمام بتنمية المراعي والحد من تدهورها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم.

ونص القرار على ضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارتي المياه والكهرباء في إعداد الخطة الوطنية للمياه، ودعا القرار إلى تبني وزارة الزراعة خطة وطنية خاصة لمكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء تعتمد على الأسلوب العلمي المستمر في إدارة مكافحة التطبيقية المتكاملة ويوفر الدعم المالي والفني والمرونة الإدارية بحيث تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات المزارعين في مختلف مناطق المملكة.

وقد حظيت بنود القرار بأغلبية ساحقة من الأعضاء تكاد تصل إلى حد الإجماع في بعضها ومن ذلك تفعيل دور الوزارة الرقابي لتحقيق ترشيد المياه وحسن استخدام المبيدات والأسمدة وسلامة المنتجات الزراعية.

وكان المجلس قد استمع في جلسته الثانية والستين التي عقدت في ١٨ / ١٢ / ١٤٢٧هـ إلى رأي لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة حول ملحوظات الأعضاء تجاه التقريرين السنويين لوزارة الزراعة للعامين الماليين ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ، ثم عرض معالي رئيس المجلس توصيات اللجنة للنصويت، فحازت على الموافقة.

أنفقت ٥ ملايين ريال في مخططات المبنى الجديد: دعم مكتبة الملك فهد الوطنية مادياً وبشرياً

وافق مجلس الشورى على دعم مكتبة الملك فهد الوطنية مادياً وبشرياً لمواصلة تصنيف وتنظيم وفهرسة وحفظ الوثائق والمخطوطات وإتاحة الاطلاع عليها للباحثين والباحثات.

وكان المجلس قد اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ وذلك في جلسة المجلس الثانية والستين.

وجاء في رأي اللجنة أن عدد موظفي المكتبة ٣٠٠ موظف وأن المكتبة جديرة بالدعم المادي والبشري، وأشارت إلى أن فكرة فتح فروع للمكتبة في المملكة موجودة ولا سيما في المنطقتين الغربية والشرقية وذلك بعد استكمال المبنى الذي ينشأ للمكتبة حالياً.

وقال رئيس اللجنة: إنه تم سؤال مدير عام المكتبة عن مبلغ خمسة ملايين ريال التي قامت المكتبة بصرفها، فأوضح أنها صرفت في الدراسات المتعلقة بالمبنى الجديد للمكتبة.

إحسان جعفر فقيه رداً على تقرير وزارة التعليم العالي:

جامعاتنا تعيش خارج الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي

ورأى فقيه ضرورة التأكيد على مراعاة وقت وجهد المجلس الموقر والتأكيد على تضمين تقارير الجامعات كل على حده متضمنة أهم المحاور والأهداف المحددة الرئيسية التي يمكن قياس الأداء المتحقق سنوياً من خلالها والمتمثلة في التالي على حد قوله:

- الطاقة الاستيعابية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير المناهج والبرامج بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.
- نسبة الأستاذ إلى الطالب بحسب التخصصات النظرية والعلمية.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.
- التوسع في برامج خدمة المجتمع.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره.
- تكثيف الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة.
- تطوير أطر التعامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي في الداخل والخارج.
- معرفة مدى حجم تكلفة مُدخلات التعليم مقارنة بمخرجاته.



فقيه

وأكد فقيه أن تحسين كفاءة نظام التعليم العالي الداخلية والخارجية ليس بالمال فقط ولا بحجم المباني ولا بالتصريحات ولا بالإقناع أن جامعاتنا الوطنية لا مثيل لها، بل يجب أن نعتز بأن جامعاتنا تعيش خارج الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وأن المشكلة تتركز وتتمحور حول سياسة التعليم وقدمها وتجذر البيروقراطية وسوء الإدارة، فالعيب ليس في النظام ولكن في الإدارة التي تقوم بتنفيذه وتفسير لوائحه. وتساءل إلى متى ستستمر مشاكل التعليم العالي ومعوقاته على ما هي عليه ونحن ندرس تقريراً يُمثل هذا الوضع لثمان جامعات فقط في حين أن عددها ارتفع إلى ثمانية عشر جامعة في الوقت الحاضر؟

في مداخلة عضو مجلس الشورى الأستاذ إحسان جعفر فقيه على التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات قال: "لا يختلف اثنان من أن التعليم في مجمله يُعد الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم عوامل استدامتهما ومن هذا المنطلق فقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بهذا القطاع بدليل ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٣,٥٪ عام ١٩٩٠هـ) إلى حوالي (١٢,٥٪ عام ٢٠٢٢هـ).

وكدليل آخر على هذا الاهتمام ما رُصد في الميزانية الجديدة لهذا العام من مبلغ يُقدر بستين مليار ريال.

وأضاف فقيه: ومع كل هذه الزيادة المضطربة في الإنفاق يأتينا تقرير وزارة التعليم العالي ناقصاً في معلوماته وبياناته ليجعلنا ندور في حلقة مفرغة تدفعنا إلى تكرار ما قيل بالأمر من عوائق ومشكلات، وإن كان بأساليب جديدة ووجوه مختلفة، فالمعضلات والعوائق التي نُكرت في التقرير يعرفها الجميع وحلولها مرصودة في الخطط التنموية، ومن خلال الندوات والمؤتمرات والحوارات والتي كان آخرها اللقاء السادس للحوار الوطني في منطقة الجوف.